الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.6

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حنيف ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية*

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات*

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-53187 X (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (A/66/91، A/66/92، A/66/131، A/66/303 و A/66/315 و Add.1 و Corr.1؛ A/C.3/66/L.2-5؛ E/2011/30)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (A/66/130 و A/66/315 و Add.1 و Corr.1)

١ - **السيد شاولا** (نائب المدير التنفيذي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قال إن المخدرات والجريمة، وفي بعض الحالات الإرهاب، قد أصبحت تشكل شبكة متماسكة العناصر بصورة كاملة تقريبا. وأضاف أن الاستجابة المتكاملة من طرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقوم على أساس ثلاث ركائز: العمل بشأن المعايير، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية. ولاحظ أن اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بمراقبة المخدرات وبالجريمة مودعة لدى ذلك المكتب الذي يحتفظ بخلاصة وافية للممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية القانونية. وأوضح أن تلك الأنشطة تشكل الأساس للدراسات والاستقصاءات والتقارير التي يعدّها المكتب على أعلى مستويات الجودة والتي تتيح المراجع المعيارية في هذا الميدان. وأخيرا، فهو يقدم الدعم على أرض الواقع من خلال ٣٠٠ مشروع جار للمساعدة التقنية القائمة على أساس نهج متكامل لتحقيق فعالية التكاليف؛ و هو نهج سيكون من شأنه أن يسمح للمكتب بمباشرة العمل في اثني عشر تقريبا من البرامج الإقليمية ونصف ذلك من البرامج المواضيعية.

٢ - بيد أن التماسك الداخلي للمكتب يتناقض بصورة ملحوظة مع حوكمته وتمويله. وأشار في هذا الصدد إلى أن المكتب، رغم صغر حجمه نسبيا، له خمس هيئات مديرة: الجمعية العامة، ولجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومع ذلك، فإن حصة متزايدة من ميزانيته - ٩٢ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ - ليست آتية من تلك الهيئات بل من التبرعات. ولا تقدّم الجمعية العامة إلا العُشر، وتساهم اللجان المعنية بالمخدرات والجريمة بنصف تلك النسبة. وبالتالي فإن المكتب له نمط تمويل وكالة إنمائية أو متخصصة وحوكمة كيان معياري أو تحليلي تابع للأمانة العامة. وأكد أن من الضروري تبسيط حوكمة المكتب وزيادة القدرة على التكهّن بتمويله. يجب أن تقرر الدول الأعضاء ما إذا كان ينبغي أن يواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أداء الوظائف الثلاث معا - العمل بشأن المعايير، والبحث/التحليل، والتنمية - وأن تعدّل هيكل تمويله تبعا لذلك.

٣ - **السيد سباربر** (ليختنشتاين): قال إن عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يشمل بناء القدرات على مقاضاة مرتكبي الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي بغية الحد من دور المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لمبدأ التكامل. وأضاف أنه يود معرفة آراء نائب المدير التنفيذي بخصوص الطرق التي يمكن بها تعزيز وظيفة المكتب فيما يتعلق ببناء القدرات في ذلك الميدان. وهو يود أيضا التعرف على خطط المكتب بخصوص اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٢ المعني بسيادة القانون والذي سيتيح فرصة لإجراء مناقشات بشأن ذلك الموضوع.

٤ - **السيد أرشوندو** (بوليفيا): استرعى انتباه اللجنة إلى تقرير حزيران/يونيه ٢٠١١ للجنة العالمية للسياسات المتعلقة بالمخدرات. ولاحظ أن واضعي التقرير يرون في سياسات المخدرات الدولية وزرا أصبح يعطِّل جهود البلدان في استكشاف نُهج بديلة مناسبة لثقافاتها الخاصة، ويحول دون

بذل تلك الجهود. وعلى سبيل المثال، فكما ذكرت بوليفيا في تحفظاتها على الاتفاقية الوحيدة لعام ١٩٦١ المتعلقة بالمخدرات ليس مضغ أوراق الكوكا في حالتها الطبيعية مضرا ولا ينبغي أن يكون محظورا. وأعرب عن اعتقاده بأن القضايا التي أثارتها اللجنة لها تأثير على وظائف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعلى تمويله وحوكمته.

٥ - **السيد شاولا** (نائب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): في معرض الرد، أولا، على كلمة ممثل بوليفيا قال إن ٩٥ في المائة من البيانات ومعظم الحجج الواردة في تقرير اللجنة العالمية هي بيانات وحجج المكتب، رغم أن تلك اللجنة ليس لها صلة بالأمم المتحدة. وأوضح أن دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لا يتمثل في إبداء رأي بل يكمن بالأحرى في توفير بيانات وأدلة من شأنها أن تمكّن الدول الأعضاء من أن تحدد جماعيا، عند الاقتضاء، التغييرات التي ينبغي إدخالها على نظام المراقبة المتعدد الأطراف.

٦ - وردا على بيان ممثل ليختنشتاين، أعرب له عن الامتنان للعمل الهام الذي يقوم به بلده بخصوص التكامل. وقال إن المكتب يتطلع إلى العمل مع ليختنشتاين لمتابعة أعمال جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، في كانون الأول/ديسمبر وهو يقوم حاليا بتنظيم متابعة لدورة الجمعية لعام ٢٠١٠.

٧ - **السيد تانين** (أفغانستان): قال إن الزيادة في زراعة نبات الخشخاش تتسبب في أفدح الأضرار بالمقارنة مع سائر الآثار المدمرة العديدة الأخرى المترتبة على السنوات العديدة من الحرب وانعدام الأمن. وأوضح أن صناعة المخدرات غير المشروعة قد حوّلت أراض زراعية ثمينة إلى عامل حفّاز للحرب والعنف. وتموّل تلك الزراعة المجموعات الإرهابية الإقليمية وعصابات المافيا عبر الوطنية، وتتدفق نسبة ٩٧ في المائة من الأرباح إلى خارج أفغانستان.

٨ - ورأى أنه ينبغي للمجتمع الدولي، عوضا عن الاستمرار في توجيه اللوم للمزارع الأفغاني، أن يتعاون على نحو أوثق في مكافحة الاتجار. وفي هذا الصدد، رحب بالاتفاق الإقليمي المتوصّل إليه حديثا على إقامة مركز استراتيجي مشترك لمكافحة المخدرات.

٩ - وبالرغم من المصاعب الهائلة، خفّضت أفغانستان في عام ٢٠١١ مساحة حقوق زراعة نبات الخشخاش بنسبة ٦٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٠. ومع ذلك، فعلى نحو ما تم الإقرار به في التقرير الحديث للأمين العام عن الحالة في أفغانستان (A/66/369-S/2011/590)، تقع تلك الحقول في أخطر مقاطعات البلد أمنيا وقد أدت الجهود الرامية لتدميرها إلى وفاة المئات من أفراد الشرطة. وأكد أن المكاسب التي تم تحقيقها بمشقّة ستكون مهددة لو لم تتواصل الشراكة مع المجتمع الدولي للتصدي إلى ما يشكل قضية متعددة الجوانب وعابرة للحدود.

١٠ - **السيد كابامبوي** (زامبيا): قال متحدثا بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إن الجماعة تسعى بنشاط إلى تعزيز الآليات الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأشار إلى أنه تمّ في اجتماع عقدته المنظمة الإقليمية للتعاون بين رؤساء شرطة الجنوب الأفريقي، التابعة للجماعة، في أيار/مايو ٢٠١١ التوصل إلى اتفاق بشأن إجراءات محددة شملت القيام بمناورات مشتركة ووسم الأسلحة من أجل التصدي لتكديس الأسلحة النارية والمتفجرات والاتجار بها غير المشروعين في أفريقيا. ومن خلال تلك المنظمة أيضا، قرر أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن يعدوا خطة لعمليات مشتركة ضد الجرائم العابرة للحدود بما فيها جرائم الحاسوب، والاتجار

بالبشر، والاتجار بالمخدرات، والسطو بالسلاح، والغش، وسرقة المركبات والماشية.

١١ - وأكد أن الأزمات الاقتصادية والمالية والطاقية العالمية المتواصلة قد هيأت الظروف المواتية لانتشار الجريمة. وأضاف أن جريمة القرصنة المتنامية بسرعة تشكل خطرا داهما بصورة خاصة يتهدد الدول الأعضاء في الجماعة، سواء منها الدول الساحلية، إذ أن هذه الدول تعوّل بنسبة كبيرة على التجارة البحرية للحصول على المواد الغذائية ومن أجل تنميتها الاقتصادية. وأعلن أن الجماعة ستعقد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر مؤتمر قمة لاستكشاف سبل التصدي لهذه المشكلة.

١٢ - ولاحظ أن بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بمكافحة المخدرات غير المشروعة يتيح إطارا إقليميا للتعاون والتنسيق بشأن أنشطة مكافحة المخدرات، وتبادل الدول الأعضاء في الجماعة، بصورة منتظمة، المعلومات المتعلقة بإساءة استعمال العقاقير والاتجار بها. ويقتضي البروتوكول أيضا أن تنضم الدول الأعضاء في الجماعة إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمراقبة المخدرات. وقد وقّع معظم الدول الأعضاء على تلك الاتفاقيات وسنّت التشريعات الوطنية ذات الصلة. بيد أنه ما زال يجب إنجاز الكثير لتحويل الصكوك الدولية إلى عمل فعلي.

١٣ - وأضاف أن المنطقة، لكي تكافح بمزيد من الفعالية إساءة استعمال العقاقير، تحتاج إلى تدريب على جميع جوانب خفض الطلب وكذلك إلى موارد بشرية ومالية ملائمة. وفي هذا الصدد، لاحظ أن مذكرة التفاهم لشهر نيسان/أبريل ٢٠١١ المتعلقة بالتعاون على مكافحة الجريمة ومراقبة المخدرات بين الجماعة الإنمائية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تتيح إطارا للتعاون بشأن منع إساءة استعمال العقاقير ومعالجة المدمنين. وهي تضع أيضا أساساً للتعاون بشأن الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع، والعدالة الجنائية.

١٤ - وقال في الختام إن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن استعراض الإدارة والتنظيم في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (A/66/315 و Add.1 و Corr.1). ومن الهام أن يحصل المكتب على تمويل مستقر وملائم لكي يتمكن من النهوض بولايته الأساسية بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية.

١٥ - **السيد وولف** (جامايكا): قال، متحدثا بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، إن معدلات الجريمة والعنف المرتفعة تعرقل النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في منطقة الكاريبي. وتدرك الجماعة الكاريبية الحاجة الأساسية لصون الأمن بواسطة سياسة أمنية متكاملة ومتعددة الجوانب، وهي تقوم حاليا بوضع نظمها الخاصة للتصدي إلى المسائل الأساسية.

١٦ - وأضاف أن خطة عمل الجماعة الكاريبية للتنمية الاجتماعية ومنع الجريمة، التي وضعت بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تقر بأهمية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بغية التقليل من ضرورة اللجوء إلى الإجرام من أجل البقاء. وتتوخى الجماعة نهجا متعدد القطاعات وشاملا للتخصصات يقوم على خمسة أسس رئيسية: التقليل من العنف، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، وتشجيع التكامل، وتمكين الضحايا، وحماية البيئة والموارد الاقتصادية.

١٧ - وأكد أن الآثار المترتبة على استهلاك المخدرات وإدمانها مدمرة اجتماعيا واقتصاديا في جميع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ويشمل ذلك فقدان رأس المال البشري وزيادة حادة في ميزانيات الصحة والأمن، وخسارة في

عائدات السياحة. ولاحظ أن تجارة المخدرات، ومعها الجريمة المنظمة، قد تسببتا في تدفقات الأسلحة الخفيفة والصغيرة غير القانونية، وأدتا إلى الفساد وإلى غسل الأموال وتفاقم العنف.

١٨ - وأوضح أن وجود المنطقة على أحد الممرات الرئيسية لتجارة المخدرات يتسبب في تعرضها بصورة خاصة لخطر الجريمة المنظمة. وقد تأثرت المنطقة أيضا بقضايا ناشئة في مجال السياسات مثل الجرائم الإلكترونية، والاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار بالممتلكات الثقافية. ونظرا للطبيعة عبر الوطنية لمشاكل المنطقة في مجالي المخدرات والجريمة فضلا عن محدودية قدرتها المؤسسية ومواردها المالية، فإن تعاون ومساعدة شركائها الإقليميين والدوليين يكتسيا أهمية حاسمة. وهي تعوّل على وكالات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للحصول على دعم تقني ولبناء القدرات، ومما يؤسف له أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قد قرر غلق مكتبه في منطقة الكاريبي.

١٩ - وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، قال إن الجماعة الكاريبية تود تسجيل قلقها الشديد بخصوص موارد الميزانية المحدودة للمكتب وتمويله المتناقص للأغراض العامة، وهو ما لا يتوافق مع الحجم المتنامي لبرنامجه. وترحب الجماعة الكاريبية بالتوصيات الواردة في الوثيقة A/66/303، بما في ذلك على وجه الخصوص التوصية الواردة في الفقرة ٩٢ (ب) بشأن تحسين نظام حوكمة المكتب وقاعدته المالية.

٢٠ - **السيد نوزيري** (طاجيكستان): قال متحدثا بالنيابة عن رابطة الدول المستقلة، إن الاثنتي وعشرين سنة التي مرت منذ تأسيس الرابطة شهدت تركيزا شديدا على مكافحة الجريمة المنظمة. وتؤيد الرابطة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتكثيف التعاون الدولي في مكافحة الجريمة على أساس اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وأضاف أن الرابطة توافق على الأولويات المحددة في تقرير الأمين العام عن تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، وبالخصوص تعزيز قدرتها في مجال التعاون التقني بما في ذلك التعاون على مكافحة الفساد، والإرهاب الإلكتروني، والاتجار بالبشر، و الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والقرصنة.

٢١ - وأعلن أن مجلس رؤساء دول الرابطة اعتمد في دورته لعام ٢٠١٠، في جملة وثائق أخرى، ما يلي: البرنامج الحكومي الدولي للتدابير المشتركة لمكافحة الجريمة ٢٠١١-٢٠١٣؛ برنامج تعاون الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمكافحة الإرهاب وغيره من ظواهر التطرف العنيفة ٢٠١١-٢٠١٣؛ وبرنامج تعاون الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة لمكافحة الاتجار غر المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها، ٢٠١١-٢٠١٣؛ وبرنامج التعاون لمكافحة الاتجار بالبشر ٢٠١١-٢٠١٣ ووثائق أخرى.

٢٢ - وقال إن الرابطة تجري بانتظام عمليات مشتركة لحماية الحدود وعمليات لمكافحة التسلل عبر الحدود ولوقف تهريب المخدرات في آسيا الوسطى. وقد شارك الكمنولث، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والفريق الأوروبي — الآسيوي المعني بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في عملية متكاملة مشتركة لمكافحة المخدرات. ويجرى حاليا بفعالية تشغيل مصرف بيانات خاص لتنسيق الجهود المبذولة من أجل التصدي للجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الجسيمة داخل منطقة الرابطة.

٢٣ - وأوضح أن التعاون على إنفاذ القانون يشكل هو أيضا مجالا ذا أولوية تدعمه مؤسسات علمية متخصصة في الاتحاد الروسي وبيلاروس وكازاخستان.

٢٤ - **السيدة آيتوموفا** (كازاخستان): تناولت الكلمة بالنيابة عن منظمة معاهدة الأمن الجماعي فقالت إنه، رغم الهبوط في إنتاج الهيروين الأفغاني الملاحظ في التقرير العالمي عن المخدرات ٢٠١٠، ما زال سابقا للأوان التحدث عن تغيير طويل الأمد. وأوضحت أن الهيروين الآتي من أفغانستان التي تنتج ٩٠ في المائة من المجموع العالمي لا يزال يشكل أكبر خطر يتهدد المنطقة. وفي كل سنة، يتم نقل شحنات تصل إلى ١٢٠ طنا من الهيروين الأفغاني نحو الاتحاد الروسي شمالا، ويبقى نصف تلك الشحنات في آسيا الوسطى.

٢٥ - ورأت أن المبادرات المتعددة الجنسيات، مثل مبادرة منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي والمجلس الروسي، ومبادرة ميثاق باريس، قد ساهمت بصورة جوهرية في التصدي لذلك الخطر؛ وسوف يكون من المفيد أيضا قيام تعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ورحبت بالمساهمة المتنامية من طرف القوة الدولية للمساعدة الأمنية، التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وحثت على زيادة التعاون بين تلك القوة وبين حكومة أفغانستان.

٢٦ - وأعلنت أن عملية إقليمية لمكافحة المخدرات برعاية من منظمة معاهدة الأمن الجماعي ''عملية القناة'' قد حققت نتائج هامة وهي تجلب حاليا عددا متزايدا من المشاركين، من بينهم أفغانستان بصفة مراقب. وبالإضافة إلى ذلك، تم في آب/أغسطس ٢٠١١ تعزيز المركز الإقليمي للإعلام والتنسيق لآسيا الوسطى، وهو آلية تنسيق مركزية لمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود، وذلك بالقرار الذي اتخذته منظمة معاهدة الأمن الجماعي بزيادة التعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات الجمركية في الدول الأعضاء. وتبذل المنظمة أيضا في الوقت الراهن جهودا جادة لإقامة ''حزام أمني'' مالي حول أفغانستان بغية كشف وإزالة قنوات تهريب المخدرات وسلائفها الكيميائية.

٢٧ - ولاحظت أن نهجا آخر للتصدي إلى خطر الهيروين الأفغاني يتمثل في التقليل من الحاجة إلى إنتاجه. ومن الهام تشجيع النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي للبلد من خلال إشراكه في الاقتصاد والتكامل الإقليميين.

٢٨ - **السيد موكاشيف** (قيرغيزستان): قال إن قيرغيزستان، بغية مكافحة الجريمة المنظمة، قد اضطلعت بإصلاحات تهدف إلى تحسين هيكل وتمويل وسوقيات كامل نظامها لإنفاذ القانون، فضلا عن فعالية وشفافية نظامها القضائي وإمكانية الوصول إليه. ونتيجة للتغييرات المنجزة، تمكنت من إلقاء القبض على أعضاء عديدين لمجموعات ضالعة في أنشطة الجريمة المنظمة.

٢٩ - وأكد أن الجريمة المنظمة تقلق قيرغيزستان بصورة خاصة لأن هذا البلد يوجد على طريق نقل هيروين أفغانستان في اتجاه الشمال والطريق الآتية من الشمال إلى الجنوب لنقل المنشطات الأمفيتامينية من أوروبا. ويبقى في قيرغيزستان ثلث المخدرات المتاجر بها، وهو ما يجرّ السكان المحليين إلى الأنشطة الإجرامية.

٣٠ - وأضاف أن قيرغيزستان تعمل في إطار جهودها الإصلاحية على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتتعاون بنشاط في مكافحة الاتجار بالمخدرات مع رابطة الدول المستقلة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومركز الإعلام والتنسيق الإقليمي لآسيا الوسطى. وترحب قيرغيزستان باستهلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجه الإقليمي الجديد لأفغانستان والبلدان المجاورة، وهي على استعداد للمساهمة في تلك المبادرة وغيرها من المبادرات الدولية و الإقليمية.

٣١ - **السيد غياد** (نيجيريا): قال إن حكومة بلاده تقدِّر جسامة مشكلة المخدرات وقد اعتنت بها على أساس

الأولوية وبقدر هائل من النجاح. وأوضح أن الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات، في فترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١١، أوقفت ٥٣١ ٣ شخصاً ممن اشتبه في أنهم بائعو مخدرات، وصادرت ٤٦٤ ١١٩ كيلوغراما من القنّب و ٥٣٦ كيلوغراما من المخدرات الأخرى، وذلك رغم أن الطرق الابتكارية المتوخاة لإخفاء المخدرات ما زالت تطرح تحديا للحكومة. ودمّرت سلطات إنفاذ القانون ٥٩٣ هكتارا من حقول القنّب في عام ٢٠١٠ و ٣٦٥ هكتارا حتى الآن في عام ٢٠١١.

٣٢ - وتقدّر حكومة نيجيريا قيمة التعاون المتبادل الفعلي. وهي تقرّ بالدور الحاسم لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسوف تظل ملتزمة بمبادراته وتتخذ موقفا متفتحا بشأنها. وستواصل مشاركتها النشطة في منهاج العمليات المشتركة لغرب أفريقيا.

٣٣ - وأضاف أن الوكالة الوطنية النيجيرية لإدارة ومراقبة الأغذية والمخدرات تعمل على التصدي لإساءة استعمال المخدرات المحصل عليها بواسطة وصفات طبية ولا سيما المواد التي تحتوي على الكودين، وذلك عن طريق خفض الحصص المحددة المخصصة لبعض مصنّعي الأدوية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة بخصوص تنظيم حملات لمنع إساءة استعمال المخدرات. والهدف العام للوكالة هو طرق عامل الطلب في إساءة استعمال المخدرات، وإيجاد وعي بالآثار السلبية لتعاطي المخدرات غير المشروعة أو التي لا تستوفي شروط النوعية.

٣٤ - **السيد سبارير** (ليختنشتاين): قال إن الربيع العربي قد ذكّر المجتمع الدولي بقوة بأن الحوكمة لا تكون مستدامة بدون التزام أساسي بالعدالة وبسيادة القانون. وأضاف أن الأحداث التي استجدت مؤخرا أظهرت الأهمية التي يكتسيها اليوم برنامج الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية أكثر من أي وقت آخر، نظرا لتركيزه على بناء القدرات في نظم العدالة الوطنية. وأكد أن الدول في طور ما بعد التراع والتي تمر بمرحلة انتقالية إلى نظام سيادة القانون تحتاج هي أيضا إلى مساعدة بالخبرة المتوفرة لدى المكتب. وترى ليختنشتاين أنه، نظرا لحقيقة أن الإفلات من العقاب على ارتكاب أفدح الجرائم بموجب القانون الدولي - الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والجرائم ضد البشرية - يشكل انتهاكا صارخا إلى أقصى حد لمبدأ استقلال القضاء، ينبغي تمكين المكتب من المساعدة على تعزيز قدرة نظام القضاء الجنائي للدول على مقاضاة مرتكبي تلك الجرائم. وأعرب عن الأمل في أن الذين أعربوا عن شكوك بخصوص الفائدة من هذه المساعدة المقدمة من المكتب قد اقتنعوا الآن بضرورة تغيير رأيهم.

٣٥ - ورأى أن مكافحة الفساد سيكون لها دور مركزي في تعزيز الحوكمة الجيدة في طور ما بعد التراع في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية. وأشار إلى أن ليختنشتاين قد وقّعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وأضاف أن بلده يشارك بنشاط في أفرقة وبرامج متنوعة دولية ومتعددة الجنسيات تستهدف الفساد الواسع النطاق. لكن الفساد ذا النطاق المحدود مضر بالتنمية هو أيضا. وأكد أن المجتمع الدولي ينبغي أن ينظر بمزيد من المنهاجية في نطاق الفساد ذي المدى المحدود والآثار الهائلة المترتبة عليه بالنسبة للتمتع بالحريات الأساسية مثل الحق في عدم التمييز، والصحة، والمشاركة الكاملة، فضلا عن آثاره من حيث التكاليف المالية. وأعرب عن ارتياحه، بالتالي، للفرصة التي ستتاح أخيرا للجنة لكي تطرق بصورة منتظمة أبعاد جريمة الفساد فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وذلك في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

٣٦ - **السيد ديوب** (السنغال): قال إن الاتجار بالمخدرات يقوّض سلطة الحكومة ويعرّض للخطر حياة الآلاف من

الأشخاص وهو مرتبط بأنشطة إجرامية أخرى — غسل الأموال، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالبشر، والإرهاب — تؤدي إلى ازدهار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتساعد على تمويل الإرهاب والنزاع المسلح. وتترتب عليه، من خلال إدمان المخدرات، نتائج مدمّرة للصحة العامة.

٣٧ - ولاحظ أن أفريقيا، باقتصاداتها النامية الهشة، لن تقدر على تحمّل النتائج التي ستواجهها لو تحولت إلى محور لتجارة المخدرات، ومع ذلك، فإن خطر أن يحدث ذلك حقيقي. ومن الضروري التصدي للأسباب الكامنة وراء ضعف القارة الأفريقية في هذا المجال. وأكد أن أفريقيا تحتاج إلى مساعدة تقنية لتطوير نظمها الوطنية وقدرتها على المراقبة. وقال إنه سوف يحبّذ ظهور المزيد من المبادرات من قبيل شراكة مكتب الأمم المتحدة مع إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بهدف دعم إنفاذ القانون عبر الحدود.

٣٨ - وقال في الختام إن الاتجار بالمخدرات، الظاهرة عبر الوطنية، لا يمكن التصدي إليه بفعالية إلا بالعمل عبر الحدود. وسوف يعني ذلك تعزيز وتحسين التعاون والتنسيق الدوليين ولا سيما بخصوص المساعدة وتبادل المعلومات في مجالي القضاء والشرطة.

٣٩ - **السيدة روزنبرغ** (إسرائيل): قالت إن هيئة مكافحة المخدرات والمسؤولين عن إنفاذ القانون الوطني الإسرائيليين يعملون على نحو وثيق مع نظرائهم الدوليين والإقليميين وهيئات الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة. وأضافت أن إسرائيل، التي وقّعت على كل المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات والعضو في لجنة المخدرات، تواصل البحث عن فرص جديدة للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى ومع كيانات الأمم المتحدة.

٤٠ - ولاحظت أن العمل الوقائي ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من كل استراتيجية وطنية شاملة للتقليل من تعاطي المخدرات. و لم تنفك إسرائيل تشجع نمط العيش الصحي الخالي من المخدرات كجزء من المقررات الدراسية. وهي تعامل إدمان المخدرات بوصفه اختلالا صحيا مزمنا وتوفّر لضحايا إدمان العقاقير وأسرهم طائفة عريضة من الحلول العلاجية لتلبية الاحتياجات المحددة لمجموعات مختلفة، من بينها المجموعات النسائية. وأوضحت أن البرامج الوقائية والعلاجية الإسرائيلية، القائمة على أساس استنتاجات سنوات عديدة من البحث وجمع البيانات، ستستفيد في المستقبل من معايير الجودة العالية لعملية البيانات التي يقوم بها مرصدها الوطني الجديد المعني بالمخدرات والكحول.

٤١ - وتشدد إسرائيل على العلاج كبديل للمقاضاة بالنسبة للمذنبين لأول مرة. وبغية إعادة تقييم الطريقة التي يعامل بها النظام القانوني تعاطي القنّب، عيّن البرلمان حديثا لجنة خبراء ستنعكس توصياتها النهائية في سياسة إسرائيل المتعلقة بالمخدرات. وقد نظمت وزارة الصحة الاستعمال الطبي للقنّب.

٤٢ - **السيدة بوتانابان** (تايلند): أعربت عن الارتياح لملاحظة أن صندوق التبرعات الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، المنشأ في إطار خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص قد حصل على تبرعات معلنة أولية قيمتها مليون واحد من الدولارات. بيد أنه يلزم قدر أكبر بكثير من الكرم نظرا لضخامة حجم المشكلة. وأكدت أنه يمكن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يعوّل على التعاون والدعم الكاملين من تايلند في إعداد تقريره العالمي لفترة السنتين عن الاتجار بالأشخاص. وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع اللجنة للتوصل إلى حل طويل الأجل لتمويل المكتب.

٤٣ - وأعلنت أن تايلند، في إطار التطورات الجديدة، دشّنت المعهد التايلندي للعدالة لتقديم المساعدة على تنفيذ قواعد الأمم المتحدة لمعاملة النساء السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمذنبات (قواعد بانكوك). وسوف تتخذ إجراءات ملموسة لمتابعة البيان المشترك لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا المتعلق بتعزيز التعاون على مكافحة الاتجار بالأشخاص في جنوب شرقي آسيا، وهي تتطلع إلى تقرير وتوصيات المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص عقب زيارتها في آب/أغسطس. وأضافت أن بلدها صدّق في آذار/مارس على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وفي هذا الصدد، أنشأ حديثا المركز التايلندي لتنسيق اتفاقات مكافحة الفساد بغية تنسيق المسائل المتعلقة بالفساد فيما بين الوكالات المحلية والأجنبية.

٤٤ - وفي عام ٢٠١١، أعلنت تايلند إساءة استعمال المخدرات أولوية وطنية. وبالإضافة إلى زيادة التوعية بمخاطر إساءة استعمال المخدرات والتشجيع على فرض عقوبات أكثر صرامة على المتاجرين بها والمسؤولين المدانين بارتكاب جريمة الفساد، ستعمل الحكومة على كفالة حصول مدمني المخدرات، بمن فيهم ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على علاج في إطار توفير الرعاية الصحية للجميع. وفيما يتعلق بالتنمية البديلة، تواصل مؤسسة ماي فاه لوانغ التايلندية ترويج بدائل أكثر استدامة للأنشطة المدّرة للدخل في المناطق النائية حيث تشكل زراعة المخدرات المصدر الوحيد للدخل. وقالت إن حكومتها تتطلع إلى التعاون مع تلك المؤسسة ومع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والبنك الدولي، ومصرف آسيا، بخصوص مشاريع مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، ستشترك تايلند وبيرو في استضافة حلقة عمل ومؤتمر دوليين يعنيان بالتنمية البديلة.

٤٥ - **السيدة سولورزانو - أرّيغادا** (نيكاراغوا): قالت إن البلدان المتقدمة النمو مستمرة حتى الآن في عدم إيلاء الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة الأهمية الواجبة. وأضافت أن نيكاراغوا، وهي مجرّد بلد عبور، ينبغي ألا ترغَم على تحويل مواردها المحدودة عن التصدي لمشاكلها المحلية إلى مكافحة جرائم عبر وطنية. وناشدت المجتمع الدولي أن يتحمل حصته من العبء على أساس مبدأ تحمّل مسؤولية مشتركة لكنها متمايزة.

٤٦ - وأوضحت أن مكافحة نيكاراغوا للجريمة المنظمة تتم في الغالب عن طريق توفير العمالة وتثقيف الشعب وتحسين الأوضاع الاجتماعية. وفي حين تشهد كل بلدان أمريكا الوسطى الأخرى ارتفاعاً متسارعا باستمرار لمعدلات جرائم العنف فإن الزيادة الحادة التي حدثت في نيكاراغوا سرعان ما تلاشت. ويسجّل حاليا في نيكاراغوا أدنى معدل لحوادث القتل وأدنى مستوى لمعدل الجريمة. وأكدت أن أنجع طريقة للقضاء على الاتجار بالمخدرات وعلى الجريمة المنظمة تتمثل في تعزيز الالتزام بالقيم وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

٤٧ - **السيدة لي جياوماي** (الصين): قالت إنه ينبغي، لدى مكافحة الجريمة والمخدرات، إيلاء مزيد من العناية لاحتياجات البلدان النامية ومشاغلها. وأضافت أن الفساد، في جميع البلدان، يقوّض على نحو خطير الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة، وقالت إنها في بداية هذه السنة الثانية من العمل بآلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد تتمنى أن يحقق ذلك العمل نتائج إيجابية.

٤٨ - ولكي تكون اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها فعالة، يتحتم الحفاظ على السلطة العليا لمؤتمر الأطراف؛ وإنشاء آلية للتنفيذ وتحسين تشغيلها بحذر وبطريقة موضوعية على نحو متسق مع تلك

الصكوك؛ وتحديد مجالات الأولوية للمساعدة التقنية؛ وتعزيز التعاون الدولي.

٤٩ - وأضافت أن الجريمة الإلكترونية أصبحت مصدر قلق متزايد للمجتمع الدولي. واستجابة لنداءات داعية إلى وضع قواعد دولية لتنظيم السلوك في الفضاء الإلكتروني، قدمت الصين وروسيا نصا لمشروع قرار للجمعية العامة بخصوص مدوّنة لقواعد السلوك من أجل أمن المعلومات.

٥٠ - وبخصوص المسألة الهامة المتمثلة في مراقبة المخدرات، قالت إن الصين عرضت في إطار العمل داخل المنظمات الإقليمية برنامج تعاون عملي ومتعدد المستويات شددت فيه على تبادل معلومات الاستخبارات، وإنفاذ القانون، والتدريب، والتنمية البديلة. والصين مستعدة لتعزيز تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومع المكتب الدولي لمراقبة المخدرات.

٥١ - **السيدة مرغن** (المكسيك): قالت إن الجريمة المنظمة تستمد قوتها المالية من تجارتي المخدرات والأسلحة النارية عبر الحدود. وثمة حاجة ملحة لاتفاقات على التصدي لتحدي مراقبة المخدرات بجميع أبعاده.

٥٢ - **السيد كاساب** (أوكرانيا): قال إن التعاون المتعدد الأطراف ووضع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة شرطان أساسيان للتصدي إلى الجريمة المنظمة والفساد والاتجار بالبشر. وأعرب عن الشكر لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على مساعدته لأوكرانيا في تطوير وتعزيز وكالاتها لإنفاذ القانون وعلى مساعدته المتواصلة في تحسين نظام حماية الشهود، وهي مساعدة سوف تعزز قدرة بلاده على مكافحة الجريمة المنظمة.

٥٣ - وأوضح أن استراتيجية أوكرانيا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ تهدف إلى إقامة نظام وطني موحد لمكافحة التصنيع غير المشروع للمخدرات والاتجار بها وتعاطيها ولمنع تحويل السلائف الكيميائية عن الغرض من إنتاجها. وأضاف أن هذه الاستراتيجية لها أهمية قصوى إذ أن أوكرانيا، بعد أن كانت نقطة عبور للمخدرات الموجهة إلى أوروبا الغربية، قد أصبحت أحد بلدان المقصد. وأكد أن الحصول على الدعم التقني الدولي، مثل الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سيكون هاما لبناء قدرات المؤسسات ذات الصلة. وبالإضافة إلى المشاكل الأخرى، تسبب تعاطي المخدرات غير المشروعة في زيادة حادة في عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات فورية.

٥٤ - **السيدة دي** (الهند): قالت إن مكافحة المخدرات غير المشروعة يقتضي توخي نهج متكامل من طرف البلدان، وذلك هو ما تسعى الهند إلى تحقيقه بواسطة ترتيبات ثنائية وإقليمية. وأضافت أن سر النجاح في السيطرة على مشكلة المخدرات يكمن في خفض العرض عن طريق التنمية الاقتصادية البديلة، وخفض الطلب بواسطة تدابير قانونية صارمة وحملات لمكافحة تعاطي المخدرات. وأوضحت أن الهند، بوصفها واحدا من أكبر منتجي المواد الأفيونية المشروعة لأغراض الاستخدامات الصيدلية، تتبع نهجا متوازنا للمراقبة يحول دون إمكانية حدوث أي تسرّب لتلك المواد. وبخصوص إحدى المسائل المتصلة بذلك، رأت أنه يلزم أيضا بذل جهود في مجال مراقبة المخدرات لطرق مسألة الاستعمال غير الطبي للمخدرات المسلّمة بموجب وصفات طبية، وقالت إن هذه المسألة أصبحت تشكل قضية صحية ناشئة جديدة.

٥٥ - وأعربت عن الرأي بأن الإرهاب قد اكتسب طابعا عالميا حقا إذ أنه يتخطى الحدود الجغرافية للقارات من خلال أنشطة متزامنة، وهو يتطلب استجابة عالمية. وفضلا عن ذلك، يجب أن تشمل مكافحته جميع الجبهات وأن تكون غير انتقائية. وبالإشارة إلى أن الاستراتيجية العالمية لمكافحة

الإرهاب لن تكتمل بدون إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، حثت الدول الأعضاء على الموافقة على مشروع الاتفاقية في الدورة السادسة و الستين الجارية للجمعية العامة.

٥٦ - وأضافت أن الهند، بالاشتراك مع بيلاروس، ساهمت بفاعلية في تنسيق اعتماد خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وقد اعتمدت إطارا تشريعياً وطنيا شاملا، وتدابير السياسات في ذلك المجال يجري حاليا تنفيذه، وفقا لروح الخطة العالمية، بطريقة شمولية وتشاركية وإشراكية غير مقصورة على التدخل المباشر لمكافحة الاتجار.

٥٧ - وأكدت أن قانون الإجراءات الجنائية للهند وقوانينها الأخرى تكفل الإنصاف السريع دون المساس بحقوق مواطنيها. وأضافت أن للهند أحكاما تشريعية صارمة لمكافحة غسل الأموال وهي قد وقّعت عدة اتفاقات مع بلدان أخرى لمكافحة غسل الأموال، والإرهاب، والجريمة المنظمة. وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، أهابت بالمجتمع الدولي أن يكثف التعاون بشأن المخاطر الناشئة مثل الجريمة الإلكترونية والغش الاقتصادي، وأن يستكشف الطرق التي يمكن بها التصدي لتلك المخاطر من داخل حدود الإطار القانوني القائم.

٥٨ - **السيدة وونغ** (ماليزيا): قالت إن التعاون الدولي بشأن مكافحة الجريمة يجب أن يشمل تبادل المعلومات، وبناء القدرات، وتعزيز الثقة في النفس، ونقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، قالت إن من الهام أيضا أن تتبادل الدول المساعدة القانونية وأن تتعاون على تجميد الأصول وبخصوص ترتيبات تسليم الأشخاص المطلوبين، وأن توفّق فيما بين تشريعاتها لكي تتمكن من العمل معا بفعالية.

٥٩ - ولكي تكون مساهمة خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص مساهمة حقيقية، يجب أن تكون مكمّلة للإطار الذي أنشأته بالفعل اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها ومؤتمر الأطراف. وأكدت أن التصدي للاتجار بالأشخاص ولتهريب المهاجرين يتطلب تعاونا منسقا قائما على أساس الاتصال الثنائي المباشر فيما بين وكالات جميع البلدان المشاركة.

٦٠ - وقالت في الختام إن ماليزيا، بسبب قربها من المثلث الذهبي، معرّضة بصورة خاصة لخطر الاتجار بالأشخاص ومشاكل إساءة استعمال المخدرات وإن وكالتها الوطنية لمكافحة المخدرات، المنشأة في عام ١٩٩٧، تعمل بنشاط في مجالات الوقاية والمنع والمعالجة وإعادة التأهيل. وسوف تواصل ماليزيا التعاون مع كل من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لمكافحة الاتجار غير المشروع.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٥٠.